

## شراكة إماراتية مصرية لزيادة التبادل التجاري

انطلقت الإمارات في بناء علاقات اقتصادية أكثر متانة مع مصر بعد إبرام شراكة جديدة الأثنين لتعزيز المبادلات التجارية وفق قواعد مستدامة، في تحرك يؤكد خبراء أنه ينسجم مع خطوات سابقة تهدف بالأساس للارتقاء بالشراكات إلى مرحلة أعمق.

أبوبطي - عززت الإمارات علاقاتها التجارية مع مصر، الأثنين، في خطوة أخرى تنسجم مع خطط التعاون الاستراتيجي بين الحليتين في المجال الاقتصادي.

ووقعت شركة الاتحاد لإتتمان الصادرات الإماراتية والشركة المصرية لضمان الصادرات مذكرة تفاهم لتعزيز العلاقات التجارية والصادرات غير النفطية بين البلدين.

وتؤسس الخطوة لمفهوم تضافر الجهود بيت الحليتين من خلال تنفيذ سياسات تجارية تحقق عائدا اقتصاديا مربحا للطرفين بشكل مستدام.

ووقع المذكرة ماسيمو فالسيوني الرئيس التنفيذي لشركة الاتحاد لإتتمان الصادرات ومحمد عزام العضو المنتدب للشركة المصرية لضمان الصادرات، بحضور عدد من كبار مسؤولي الجانبين. ونسبت وكالة أنباء الإمارات لفالسيوني قوله "نظرا للعلاقات التجارية غير النفطية القوية التي تربط دولة الإمارات ومصر، ستمهد هذه الشراكة الطريق أمام خلق فرص تجارية أكبر بين البلدين".

5.5 مليار دولار حجم التجارة غير النفطية بين البلدين بنهاية العام الماضي، وفق أرقام رسمية

وأشار إلى أن الشراكة بين الاتحاد لإتتمان الصادرات والشركة المصرية لضمان الصادرات لن تعزز فقط العلاقات القوية التي تربط البلدين، بل وستعزز أيضا تنافسية الشركات المحلية في البلدين على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وتتمتع الاتفاقية مع الإمارات دفعة قوية للحركة التجارية المصرية بهدف تعزيز السيوولة النقدية من العملة الصعبة في البنك المركزي من عملية التصدير.

وقال عزام "تعد الإمارات الشريك التجاري السادس لمصر في المنطقة، بينما تعد مصر الشريك التجاري الثاني للإمارات، الأمر الذي يؤكد قوة العلاقات التي تربط البلدين".

وأضاف "تم توقيع المذكرة بين الشركة المصرية لضمان الصادرات وشركة الاتحاد لإتتمان الصادرات بهدف تحفيز التجارة البينية بين البلدين عن طريق إبرام عقود إعادة التأمين لتبادل المخاطر بينهما من دون اللجوء إلى أسواق إعادة التأمين العالمية".

وتشهد أسواق إعادة التأمين الدولية الكثير من التخفطات في الفترة الأخيرة لتغطية مخاطر التجارة في أسواق الدول الناشئة، الأمر الذي أصبح يشكل عائقا أمام توسيع التجارة البينية بين مصر

والتي يُفترض أن تغطي نحو 85 بالمئة من حاجة المزارعين لإنتاج الحنطة.

وأكدت إيران أنه تم بالفعل منع دخول أكثر من 17 منتجاً زراعياً وحيوانياً إلى السوق العراقية، ما يزيد من تفاقم أوضاعها الاقتصادية في ظل العقوبات الأميركية القاسية.

وأعلن مكتب تطوير الصادرات بوزارة الزراعة الإيرانية أن العراق منع استيراد عدد من المحاصيل الزراعية من إيران بسبب الاكتفاء الذاتي في إنتاج المحاصيل الزراعية.

ونسبت وكالة مهر الإيرانية للأنباء عن المدير العام للمكتب شاهرخ شجري قوله إن "العراق أوقف استيراد عددا من المحاصيل تشمل الباذنجان والذرة الصفراء والثوم وقرع والعسل والرمال والملفوف والطماطم والبطاطاس والبصل وغيرها.

وكتفت الحكومة الإيرانية منذ أغسطس الماضي جهودها وضغوطها

المصرية مع الإمارات دفعه قوية للحركة التجارية المصرية بهدف تعزيز السيوولة النقدية من العملة الصعبة في البنك المركزي من عملية التصدير.

وقال عزام "تعد الإمارات الشريك التجاري الثاني للإمارات، الأمر الذي يؤكد قوة العلاقات التي تربط البلدين".

وأضاف "تم توقيع المذكرة بين الشركة المصرية لضمان الصادرات وشركة الاتحاد لإتتمان الصادرات بهدف تحفيز التجارة البينية بين البلدين عن طريق إبرام عقود إعادة التأمين لتبادل المخاطر بينهما من دون اللجوء إلى أسواق إعادة التأمين العالمية".

وتشهد أسواق إعادة التأمين الدولية الكثير من التخفطات في الفترة الأخيرة لتغطية مخاطر التجارة في أسواق الدول الناشئة، الأمر الذي أصبح يشكل عائقا أمام توسيع التجارة البينية بين مصر

بغداد - أعلنت وزارة الزراعة العراقية، الإثنين، عن إيقاف استيراد العشرات من المنتجات الزراعية والحيوانية أغلبها تأتي من إيران، في خطوة تقول السلطات إنها لدعم المنتجات المحلية.

وللمرة الأولى تتخذ بغداد خطوة من هذا النوع مع إيران خاصة وأنها مدفوعة على ما يبدو من ضغوط شعبية لقطع شرايين المبادلات التجارية مع طهران، التي استأنفت بالاتحاد الاقتصادي العراقي منذ الغزو الأميركي للدولة النفطية في عام 2003.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية عن مستشار وزارة النفط مهدي القبسي قوله إنه تم "إيقاف استيراد 30 منتجا زراعيا وحيوانيا والاعتماد على الإنتاج الوطني منها الطماطم والبطاطا والجزر

17 محصولا زراعيا وحيوانيا إيرانيا منع العراق استيرادها بشكل نهائي لوفرتها في السوق



أسلوب مثالي لجذب الزوار

## المغرب يدخل قائمة أفضل 10 وجهات سياحية في العالم تركيز على الأصالة الثقافية والمعايير البيئية المستدامة

وتساهم جودة خدمات النقل بالبلاد في إضفاء جاذبية على البلاد نظرا لتوفرها لأول قطار فائق السرعة بالقارة الأفريقية.

وسبق وأكدت بلانيت أن التنقل بين مدينتي الدار البيضاء وطنجة لا يتجاوز ساعتين من الزمن، حيث ساهم ذلك في تحقيق نقلة نوعية بالنسبة للمدن العتيقة على غرار الصويرة ومراكش وتطوان ومكناس وفاس.

ولتبادل الخبرات وتطوير القطاع وقع المكتب الوطني المغربي للسياحة العديد من اتفاقيات الشراكة مع فاعلين دوليين في السياحة منها اتفاقية مع وكالة الأسفار الصينية "سي تريب" ومنظم الرحلات السياحية الدولية إيزي جيت هولداي.

وبدأت سي تريب منذ إبرام الاتفاقية في سبتمبر الماضي بالترويج للمغرب كوجهة سياحية متميزة، خاصة بعد قرار إعفاء الصينيين من الحصول على التأشيرة.

وحظي الاتفاق، الذي يمتد لثلاث سنوات، بترحيب كبير في الأوساط الاقتصادية، التي وجدت فيه فرصا كبيرة لتعزيز تدفق السياح الصينيين إلى المغرب.

وتندرج الخطوة ضمن الجهود المغربية لاستقطاب أعداد أكبر من

حقوق المغرب أهداف مخططة المتعلق بأن يكون ضمن أفضل عشرين وجهة سياحية عالمية، والتي أعلن عنها قبل خمس سنوات، بفضل الاستقرار السياسي والاقتصادي وجهود تطوير المنتجات السياحية، وهو ما يعزز جاذبيته ويدعم القطاع كمحرك استراتيجي لدفع التنمية بالبلاد.

جيدة ومطاعم ذات جودة عالية، إضافة إلى تميزه كوجهة مفضلة لممارسة رياضة ركوب الأمواج واليوغا.

وعززت إصلاحات الحكومة للبنية التحتية جاذبية الزوار للرباط حيث تساهم البنيات التحتية الجيدة في دعم الحركة داخل المدن وتعزز السياحة والتنمية ككل.

وبلغ عدد الزوار إلى حدود أغسطس الماضي نحو 9.27 مليون زائر، مما انعكس إيجابيا، على النمو الذي تجاوز نسبة 6.4 بالمئة بمقارنة سنوية.

وتقدمت السياحة داخليا حيث تضاعف عدد ليالي الإقامة بنحو 10 بالمئة، في اتجاه تصاعدي عكس مكانة السياحة المغربية ومهد لتقدمها في المؤشرات العالمية.

وقال عادل الفقير، المدير العام للمكتب الوطني المغربي للسياحة، إن "السياحة حققت إنجازات كبيرة بفضل المقاربة الشاملة التي شارك فيها المكتب بالتعاون مع وزارة السياحة والكنفدرالية الوطنية للسياحة، إلى جانب المعنيين بالقطاع".

حقوق المغرب أهداف مخططة المتعلق بأن يكون ضمن أفضل عشرين وجهة سياحية عالمية، والتي أعلن عنها قبل خمس سنوات، بفضل الاستقرار السياسي والاقتصادي وجهود تطوير المنتجات السياحية، وهو ما يعزز جاذبيته ويدعم القطاع كمحرك استراتيجي لدفع التنمية بالبلاد.

جيدة ومطاعم ذات جودة عالية، إضافة إلى تميزه كوجهة مفضلة لممارسة رياضة ركوب الأمواج واليوغا.

وعززت إصلاحات الحكومة للبنية التحتية جاذبية الزوار للرباط حيث تساهم البنيات التحتية الجيدة في دعم الحركة داخل المدن وتعزز السياحة والتنمية ككل.

وبلغ عدد الزوار إلى حدود أغسطس الماضي نحو 9.27 مليون زائر، مما انعكس إيجابيا، على النمو الذي تجاوز نسبة 6.4 بالمئة بمقارنة سنوية.

وتقدمت السياحة داخليا حيث تضاعف عدد ليالي الإقامة بنحو 10 بالمئة، في اتجاه تصاعدي عكس مكانة السياحة المغربية ومهد لتقدمها في المؤشرات العالمية.

وقال عادل الفقير، المدير العام للمكتب الوطني المغربي للسياحة، إن "السياحة حققت إنجازات كبيرة بفضل المقاربة الشاملة التي شارك فيها المكتب بالتعاون مع وزارة السياحة والكنفدرالية الوطنية للسياحة، إلى جانب المعنيين بالقطاع".

جيدة ومطاعم ذات جودة عالية، إضافة إلى تميزه كوجهة مفضلة لممارسة رياضة ركوب الأمواج واليوغا.

وعززت إصلاحات الحكومة للبنية التحتية جاذبية الزوار للرباط حيث تساهم البنيات التحتية الجيدة في دعم الحركة داخل المدن وتعزز السياحة والتنمية ككل.

وبلغ عدد الزوار إلى حدود أغسطس الماضي نحو 9.27 مليون زائر، مما انعكس إيجابيا، على النمو الذي تجاوز نسبة 6.4 بالمئة بمقارنة سنوية.

وتقدمت السياحة داخليا حيث تضاعف عدد ليالي الإقامة بنحو 10 بالمئة، في اتجاه تصاعدي عكس مكانة السياحة المغربية ومهد لتقدمها في المؤشرات العالمية.

وقال عادل الفقير، المدير العام للمكتب الوطني المغربي للسياحة، إن "السياحة حققت إنجازات كبيرة بفضل المقاربة الشاملة التي شارك فيها المكتب بالتعاون مع وزارة السياحة والكنفدرالية الوطنية للسياحة، إلى جانب المعنيين بالقطاع".

جيدة ومطاعم ذات جودة عالية، إضافة إلى تميزه كوجهة مفضلة لممارسة رياضة ركوب الأمواج واليوغا.

وعززت إصلاحات الحكومة للبنية التحتية جاذبية الزوار للرباط حيث تساهم البنيات التحتية الجيدة في دعم الحركة داخل المدن وتعزز السياحة والتنمية ككل.

وبلغ عدد الزوار إلى حدود أغسطس الماضي نحو 9.27 مليون زائر، مما انعكس إيجابيا، على النمو الذي تجاوز نسبة 6.4 بالمئة بمقارنة سنوية.

وتقدمت السياحة داخليا حيث تضاعف عدد ليالي الإقامة بنحو 10 بالمئة، في اتجاه تصاعدي عكس مكانة السياحة المغربية ومهد لتقدمها في المؤشرات العالمية.

وقال عادل الفقير، المدير العام للمكتب الوطني المغربي للسياحة، إن "السياحة حققت إنجازات كبيرة بفضل المقاربة الشاملة التي شارك فيها المكتب بالتعاون مع وزارة السياحة والكنفدرالية الوطنية للسياحة، إلى جانب المعنيين بالقطاع".



محمد مأموني العلوي صحافي مغربي

الرباط - أقيمت السياحة المغربية قدرتها على التأقلم مع الظروف الاقتصادية العالمية المضطربة، لتتمكن الرباط في نهاية المطاف من دخول قائمة أفضل 10 وجهات عالمية.

وكانت الحكومة قد قالت في 2015 إنها تخطط لأن يكون المغرب بحلول العام المقبل ضمن أفضل عشرين مقصدا سياحيا عالميا عبر التركيز على الأصالة الثقافية والمعايير البيئية المستدامة.

واحتل المغرب في تصنيف الدليل السياحي العالمي لولتي بلانيت المرتبة التاسعة ضمن أفضل وجهات يستحسن زيارتها خلال 2020، فيما حلت ليبريا في المركز الثامن ودولة الأوروغوي بالمركز العاشر واستحوذت بوتان الآسيوية على المركز الأول.

ووصف التصنيف، المغرب بأنه مركز سياحي مرموق، تتوفر فيه ظروف إقامة

جيدة ومطاعم ذات جودة عالية، إضافة إلى تميزه كوجهة مفضلة لممارسة رياضة ركوب الأمواج واليوغا.

وعززت إصلاحات الحكومة للبنية التحتية جاذبية الزوار للرباط حيث تساهم البنيات التحتية الجيدة في دعم الحركة داخل المدن وتعزز السياحة والتنمية ككل.

وبلغ عدد الزوار إلى حدود أغسطس الماضي نحو 9.27 مليون زائر، مما انعكس إيجابيا، على النمو الذي تجاوز نسبة 6.4 بالمئة بمقارنة سنوية.

وتقدمت السياحة داخليا حيث تضاعف عدد ليالي الإقامة بنحو 10 بالمئة، في اتجاه تصاعدي عكس مكانة السياحة المغربية ومهد لتقدمها في المؤشرات العالمية.

وقال عادل الفقير، المدير العام للمكتب الوطني المغربي للسياحة، إن "السياحة حققت إنجازات كبيرة بفضل المقاربة الشاملة التي شارك فيها المكتب بالتعاون مع وزارة السياحة والكنفدرالية الوطنية للسياحة، إلى جانب المعنيين بالقطاع".



عادل الفقير السياحة حققت إنجازات بفضل مقاربة لتطوير القطاع

وتشير تقديرات منظمة السياحة العالمية الدولية إلى أن السياح الصينيين باتوا مصدر خمس الإنفاق العالمي على السياحة الخارجية.

ومكنت اتفاقيات الشراكة الجوية من فتح نحو 59 طريقا جوية جديدة، مما يمثل حوالي 776 ألف مقعد إضافي، أي نسبة 7 بالمئة مقارنة بالسنة الماضية.

وتحشد وزارة السياحة جهودها لاستقطاب المزيد من السياح الألمان وبقي الأسواق الأوروبية بصفة عامة، في معاضدة لجهودات مختلف الفاعلين في القطاع السياحي بالبلاد.

## معركة العراق للابتعاد عن فلك إيران تصل للمنتجات الزراعية والحيوانية

وكانت وزارة الزراعة العراقية قد منعت في وقت سابق استيراد قرابة 17 محصولا زراعيا، بالإضافة إلى الدجاج والبيض والأسماك لوفرتها في الأسواق المحلية ودعمًا للمزارعين والمربين للوهوض بالاقتصاد الوطني.

وتشرف العراق في أبريل الماضي، أنه بدأ في اعتماد استراتيجية للوهوض بقطاع الزراعة مع منع الحكومة استيراد حزمة من المنتجات الزراعية لوفرتها في السوق المحلية.

ونسبت الصحافية المحلية لوزير الزراعة صالح الحسن قوله حينها إن الوزارة "ستدعم المحافظات بنحو 200 ألف من الشتلات لمكافحة التصحر وإيقاف زحف الرمال تجاه الأراضي الزراعية والسكنية".

وتسعى الوزارة إلى زراعة المناطق النائية بمحاصيل الأعلاف والبنوز وتوسيع رقعة الاستثمار في تلك الأماكن مع رفع كفاءتها الإنتاجية بما يحقق عوائد مالية أكبر لخزينة الدولة.

ويعتبر محللون منع العراق استيراد منتجات زراعية وحيوانية إيرانية خطوة مهمة في طريق الابتعاد عن فلك طهران، التي هيمنت على مفاصل اقتصاد جارتها النفطية طيلة سنوات، وسط ضغوط شعبية متواصلة لإنهاء سيطرة السياسيين الفاسدين الموالين لإيران على دواليب الدولة.



الاكتفاء الذاتي يوقف صنبور الواردات الإيرانية

ويعتبر محللون صعوبة تحديد حجم التبادل التجاري بين البلدين بدقة بسبب انفلات الصدود الطويلة بين البلدين وشيوع عمليات التهريب وضعف إجراءات التسجيل في المنافذ الحدودية.

المضاعفة التبادل التجاري مع بغداد بعد أن باتت النافذة شبه الوحيدة لتخفيف قسوة العقوبات الأميركية، لكن محاولاتها لا تبدو سهلة رغم نفوذ انصارها في الحكومة العراقية.



الاكتفاء الذاتي يوقف صنبور الواردات الإيرانية

ويعتبر محللون منع العراق استيراد منتجات زراعية وحيوانية إيرانية خطوة مهمة في طريق الابتعاد عن فلك طهران، التي هيمنت على مفاصل اقتصاد جارتها النفطية طيلة سنوات، وسط ضغوط شعبية متواصلة لإنهاء سيطرة السياسيين الفاسدين الموالين لإيران على دواليب الدولة.

بغداد - أعلنت وزارة الزراعة العراقية، الإثنين، عن إيقاف استيراد العشرات من المنتجات الزراعية والحيوانية أغلبها تأتي من إيران، في خطوة تقول السلطات إنها لدعم المنتجات المحلية.

وللمرة الأولى تتخذ بغداد خطوة من هذا النوع مع إيران خاصة وأنها مدفوعة على ما يبدو من ضغوط شعبية لقطع شرايين المبادلات التجارية مع طهران، التي استأنفت بالاتحاد الاقتصادي العراقي منذ الغزو الأميركي للدولة النفطية في عام 2003.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية عن مستشار وزارة النفط مهدي القبسي قوله إنه تم "إيقاف استيراد 30 منتجا زراعيا وحيوانيا والاعتماد على الإنتاج الوطني منها الطماطم والبطاطا والجزر

17 محصولا زراعيا وحيوانيا إيرانيا منع العراق استيرادها بشكل نهائي لوفرتها في السوق